61

ورقة تقدير موقف

الأثمان المتوقَّعة في الاقتصاد الإسرائيليّ نتيجة الحرب على غزّة

امطانس شحادة

كانون الثاني 2025

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

ورقة تقدير موقف

ورقة تقدير موقف 61

الأثمان المتوقَّعة في الاقتصاد الإسرائيليّ نتيجة الحرب على غزّة

امطانس شحادة
مدير برنامج دراسات عن إسرائيل

حقوق النشر محفوظة 2025
مدى الكرمل- المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة
العنوان: شارع هميچنيم 90، حيفا
البريد الإلكترونيّ: mada@mada-research.org
رقم الهاتف: 04-8552035

مقدّمة

بعد مرور أكثر من عام على هجوم حركة حماس على بلداتِ ما يسمّى غلاف غزّة، وبداية حرب الإبادة على غزّة وتوسُّعها إلى حرب على لبنان، بات واضحًا أنّ الكلفة الاقتصاديّة والماليّة لهذه الحرب ستكون مرتفعة جدًّا، ومختلفة عن سابقاتها من حروب على غزّة منذ العام 2009 أو حرب لبنان الثانية عام 2006.

للحرب الحاليّة خصوصيّات جعلت الإسقاطات والأثمان الاقتصاديّة مرتفعة. من ضمن ذلك:

- دخلت إسرائيل الحرب وهي في وضع اقتصاديّ غير مستقرّ، وذلك نتيجة التصدُّع السياسيّ الحاصل في المجتمع الإسرائيليّ في العام المنصرم، والتراجع في الاقتصاد العالميّ، وارتفاع الأسعار والتضخُّم الماليّ العالميّ، وارتفاع الفائدة البنكيّة؛ لكن لم يتحوّل ذلك إلى أزمة اقتصاديّة جِدّيّة.
- حصل تراجُع في عدّة مؤشّرات اقتصاديّة خلال العام 2023، وتراجع في مكانة الاقتصاد الإسرائيليّ الدوليّة، وتهديد بتراجع التدريج الائتمانيّ لإسرائيل.
- بداية الحرب كانت، لأوّل مرّة منذ العام 1948، عبْر هجوم عسكريّ داخل بلدات إسرائيليّة في جنوب البلاد. الحرب طالت الجبهة الداخليّة، وأحدثت دمارًا عظيمًا في البنى التحتيّة والمساكن في تلك البلدات.
- تعطّلت الحركة الاقتصاديّة تعطُّلًا شبه كامل في المناطق الجنوبيّة لفترة دامت أكثر من شهر. كذلك تراجعت حركة الاقتصاد في المركز الاقتصاديّ في إسرائيل لعدّة أسابيع؛ ومن ثَمّ توقَّفَ نشاط الاقتصاد في بلدات الشمال نتيجة فتح حزب الله جبهة الإسناد، وبعدها توقّف على نحوٍ كامل نتيجة تحوُّل جبهة الإسناد إلى هجوم إسرائيليّ واسع على لبنان في أيلول المنصرم (2024) أدّى إلى تعطيل الحركة المدنيّة والاقتصاديّة في بلدات الشمال.
- لأوّل مرّة تقوم إسرائيل بإجلاء أعداد كبيرة من السكّان اليهود من منازلهم في البلدات الحدوديّة في الجنوب والشمال -قرابة 150 ألف مواطن-ونقلهم إلى مراكز إيواء في مناطق أخرى، على حساب ميزانيّة الحكومة.
- كانت هذه المرّة الأولى، منذ العام 1973، التي يقوم فيها الجيش الإسرائيليّ بتجنيد واسع لقوّات الاحتياط قارَبَ نحو 300 ألف جنديّ، مع تكلفتهم الماليّة.
- الحرب على غزّة ولبنان هي من أطول الحروب التي خاضتها إسرائيل منذ إنشائها عام 1948.
- استعمل الجيش الإسرائيليّ كمّيّات هائلة من الأسلحة منذ بداية حرب الإبادة على غزّة؛ ممّا يعني تكاليف كبيرة على ميزانيّة وزارة الأمن.
- العدد الكبير من الجرحى والقتلى من قوّات الجيش، وخاصّة تزايُد عدد الإعاقات الجسديّة والنفسيّة التي تعني خروج هؤلاء من سوق العمل على نحوٍ كلّيّ أو جزئيّ، كلّ هذا يعني وجوب القيام بتمويل من قِبل وزارة الأمن.

هذه العوامل مجتمعةً تجعل التكلفة الاقتصاديّة عالية جدًّا، وتَشِي بأنّ الآثار الاقتصاديّة ستلازم الاقتصاد الإسرائيليّ لفترة ليست قصيرة.

تتناول ورقة الموقف هذه أبرز الإسقاطات الاقتصاديّة والتكلفة الماليّة لحرب الإبادة على غزّة، وتوسُّعها في جبهة الشمال إلى حرب واسعة مع حزب الله. وترى ما يلي:

- العامل الماليّ والاقتصاديّ -رغم كلفته العالية-لم يشكّل حتّى الآن حائلًا أمام استمرار الحرب على غزّة وتوسيع الجبهة الشماليّة؛
- التكلفة الماليّة والاقتصاديّة المباشرة وغير المباشرة للحرب على غزّة ولبنان مكلفة ومرتفعة جدًّا، وسيكون تأثيرها بعيد المدى وعميقًا؛
- تراجُع صورة ومكانة إسرائيل العالميّة وحركات الاحتجاج والمقاطَعة ستصعّب في تعافي الاقتصاد الإسرائيليّ؛
- أداء الحكومة ووجود بتسالئيل سموتريطش وزيرًا للماليّة والخطّة الحكوميّة لتقييد القضاء هي عوامل معيقة إضافيّة لترميم الاقتصاد الإسرائيليّ؛
- على الرغم من الأثمان الاقتصاديّة العالية، الاقتصادُ الإسرائيليّ لم ينهَرْ ولم يتراجع تراجعًا كبيرًا قد يشكّل خطرًا أو مرحلة لا يمكّنه من التعافي؛
- هذه الأوضاع ستزيد من حاجة الاقتصاد الإسرائيليّ إلى الدعم الخارجيّ، وخاصّة من الإدارة الأمريكيّة.

الحالة الاقتصاديّة قبل بدء الحرب

مرّ الاقتصاد الإسرائيليّ عشيّة الحرب على غزّة في فترة عدم استقرار نتيجة التصدُّعات والاحتجاج السياسيّ ضدّ الخطّة الحكوميّة لتقييد القضاء. لكن على الجملة، كانت المؤشّرات الاقتصاديّة جيّدة إلى حدٍّ ما. فقد بلغت توقُّعات النموّ الاقتصاديّ للعامَيْن 2023-2024 نحو 3%، وأداء سوق العمل كان في حالة جيّدة مع معدّلات بطالة منخفضة تدنو من 3.5%، وتوقُّعات بتضخّم ماليّ معتدل بنحو 3.8%. في الوقت نفسه، كان هناك انخفاض في قيمة الشيكل مقابل الدولار في العام 2023، وارتفع مقدار الفائدة البنكيّة الأساسيّة إلى مستوى قياسيّ بلغ 4.75% وبدأت المخاوف تتزايد بشأن خفض التصنيف الائتمانيّ لإسرائيل، وكذلك حدثت زيادة في العجز الماليّ للحكومة بلغت 5.1% من الناتج المحلّيّ الإجماليّ. وهي أرقام -وإن كانت أسوأ بقليل من عام 2022- تُعَدّ معتدلة بالمجْمَل، ولا تشير إلى أزمة اقتصاديّة خطرة في إسرائيل.

الإسقاطات الاقتصاديّة الحاليّة والمتوقَّعة للحرب الحاليّة على غزّة ولبنان غيّرت هذه المعطيات والتقديرات. بعد مرور أكثر من عام على الحرب، بات من الواضح أنّ الأثمان الاقتصاديّة التي يدفعها الاقتصادُ الإسرائيليّ، وسيدفعها مستقبَلًا، ستكون ذات وزن وتطال جوانب اقتصاديّة عديدة.

نستعرض في الفِقرات التالية أبرز الآثار المستقبليّة المتوقَّعة في الاقتصاد الإسرائيليّ الكلّيّ بسبب الحرب على غزّة.

تكلفة العمليّات العسكريّة

تكاليف الحرب وخسائرها الاقتصاديّة والماليّة تتألّف من التكاليف الاقتصاديّة والماليّة المباشرة للعمليّات العسكريّة، ومن الخسائر غير المباشرة التي تمتدّ على المدى المتوسّط والبعيد. من أبرز التكاليف المباشرة للحرب كان تجنيد قرابة 300 ألف جنديّ احتياط في الأيّام الأولى من اندلاع الحرب، وهو ما يعني تحمُّل الحكومة تكلفة التجنيد، وأن يتحمّل الاقتصاد الإسرائيليّ خسارة الناتج بسبب عدم مشاركتهم في القوى العاملة.

بحسب تقديرات وزارة الماليّة، تكلفة اليوم الواحد لِـ 100 ألف جنديّ احتياط يكلّف خزينة الدولة على نحوٍ مباشر ما يقارب 70 مليون لدفع رواتبهم. وهذا الرقم ليس بنهائيّ؛ إذ ثمّة تكلفة إضافيّة تتعلّق بإيواء هؤلاء الجنود وإطعامهم، وبالتالي فإنّ الرقْم أقرب إلى 100 مليون شيكل يوميًّا. وهناك أيضًا تكلفة غير مباشرة تنعكس في خسارة الناتج، والتي تقدَّر أيضًا بِـ 100 مليون شيكل يوميًّا. لذا، فإنّ التقديرات عن تكلفة إجماليّة مباشرة تبلغ نحو 300 مليون شيكل يوميًّا. وَفقًا لتقديرات وزارة الماليّة، تكلفة كلّ يوم في الحرب، من حيث المعدّات والذخائر وجنود الاحتياط، تبلغ مليار شيكل.[1]

استعمل الجيش الإسرائيليّ كمّيّات هائلة من الأسلحة والذخائر والمعدّات، وبخاصّة الصواريخ الذكيّة وصواريخ القبّة الحديديّة ذات التكلفة العالية. وبالطبع سيحتاج الجيش إلى إغلاق الفجوات في المخزون، وهو ما سيرفع المصاريف العسكريّة أيضًا بعد الحرب (على نحوِ ما سنوضّح لاحقًا). كلّ هذه العوامل جعلت التكلفةَ الاقتصاديّة العسكريّة المباشرة وغير المباشرة للحرب عالية جدًّا وغير مسبوقة في تاريخ الحروب الإسرائيليّة.

تقديرات بنك إسرائيل ووزارة الماليّة بشأن التكلفة الماليّة للحرب على غزّة، حتّى شهر أيّار المنصرم (2024)، أفادت بأنّ التكلفة قد تصل إلى 250 مليار شيكل، تشمل التكلفة العسكريّة والخسائر الماليّة المباشرة وغير المباشرة للحرب.[2] وثمّة تقديرات أنّ تكلفة الحرب بعد توسُّع الحرب في لبنان تصل إلى 300 مليار شيكل.

زيادة ميزانيّة الجيش

بلغت ميزانيّة وزارة الأمن للعام 2023، قبل اندلاع الحرب، قرابة 60 مليار شيكل. أمّا ميزانيّة وزارة الأمن للعام 2024 فتبلغ حاليًّا، بعد احتساب الزيادات، قرابة 99 مليار شيكل. ومن المتوقّع أن تقرّر "لجنة ناچيل"[3] تخصيص إضافات إلى ميزانيّة الأمن بقيمة لا تقلّ عن 20-30 مليار شيكل سنويًّا في السنوات القادمة، ومن المتوقَّع أن تبلغ ميزانيّة وزارة الأمن للعام 2025 نحو 118 مليار شيكل، أي ما يعادل ضِعْفَيْ ميزانيّة العام 2023. ترمي الزيادة في الإنفاق، بالإضافة إلى الاحتياجات الحاليّة نتيجة الحرب، إلى تمويل تعزيز قدرات الجيش بسبب التغيُّر في الواقع الأمنيّ.[4]

---

1. زيتون، يوآف وآخرون. (2024، 7 كانون الثاني). الحرب الأكثر تكلفة – وأهداف إسرائيل لم تتحقّق بعد: تقييم حال بعد 3 أشهر. واينت. [بالعبريّة]

2. حزكي، باروخ. (2024، 22 كانون الثاني). محافظ بنك إسرائيل: هذا سيكون ثمن الحرب في غزّة. قناة 7. [بالعبريّة]؛ ليئور، چاد. (2024، 7 أكتوبر). العجز والفائدة والتضخُّم الماليّ وتدريج الائتمان: هذا ما حدث للاقتصاد الإسرائيليّ في عام الحرب. واينت. [بالعبريّة]

3. "لجنة ناچيل" هي لجنة اختصاصيّين لفحص احتياجات الجيش والمؤسّسة العسكريّة الماليّة والمعدّات، عيّنتها الحكومة في بداية آب 2024.

4. توكير، ناتي. (2024، 28 تشرين الثاني). تسع آبار اقتصاديّة حفرتها الحرب على غزّة. ذي ماركر. [بالعبريّة]

يمكن القول إنّ من أبرز إسقاطات الحرب في الجانب الماليّ الحاجةَ إلى رفع ميزانيّة وزارة الأمن بالضعف تقريبًا. ومن المتوقَّع أن تصل ميزانيّة الأمن عام 2024 إلى نحو 7% من ناتج إسرائيل المحلّيّ الإجماليّ، أي ضعفَيْ ما كانت عليه في عام 2022 وأعلى بنحو 2% ممّا كانت عليه في عام 2023 حتّى اندلاع الحرب.[5] وهي ثاني أعلى نسبة عالميّة (بعد أوكرانيا التي بلغت فيها حصّة ميزانيّة الأمن نحو 23% من الناتج المحلّيّ)؛ وهو ما سيدفع إلى إجراء تعديلات كبيرة في تركيبة ميزانيّة الحكومة، وتقليص ميزانيّات في جوانب تسهم في النموّ الاقتصاديّ.

تراجُع النموّ الاقتصاديّ

من أبرز الآثار السلبيّة للحرب على غزّة تراجُعُ النموّ الاقتصاديّ في إسرائيل. فمنذ بداية الحرب، وعلى وجه الخصوص في الشهرين الأوّلَيْن، كان ثمّة تراجع في الاستهلاك والإنتاج والاستثمارات، وتعطيل للاقتصاد تعطيلًا كاملًا في منطقة الجنوب، وعلى نحوٍ جزئيّ في منطقة الشمال. كلّ هذا أدّى إلى انخفاض في جباية الضرائب، وإلى تراجُع في النموّ الاقتصاديّ. في المقابل، من المتوقَّع أن يخفّف الارتفاع في مصروفات الحكومة نتيجة الحرب حدّةَ التراجع في النموّ الاقتصاديّ.

وَفقًا لمعطيات حديثة لدائرة الإحصاء المركزيّ، كان ثمّة انخفاض بنسبة 1.4% في الناتج المحلّيّ الإجماليّ في الربع الثاني من عام 2024 مقارَنةً بالربع الثاني من عام 2023. أمّا في الناتج المحلّيّ الإجماليّ للأعمال، فقد حصل تراجع حِدّيّ بنسبة 4.8% في الربع الثاني من العام 2024؛ وهو ما يعني بداية دخول الاقتصاد في حالة ركود. وحصل انخفاض في الصادرات بنسبة 8.1%، كما بلغت نسبة انخفاض واردات السلع والخدمات ما مقداره 9.8%، وانهيار الاستثمارات العقارية بنسبة 16.9%.[6]

معطيات وزارة الماليّة وبنك إسرائيل تفيد بحصول تراجع في النموّ في العام 2023 من 3%، وَفقًا للتقديرات السابقة، إلى 1.5%. وتتوقّع التقديرات حصول تراجع في النموّ لعام 2024 من 3% إلى قرابة 1.7%.[7] وإذا أخذنا في الحسبان الزيادةَ الطبيعيّة للسكان، فإنّ ما نحن بصدده هو نموّ صفْريّ في العام 2024.

توقُّعات معهد أهرون للأبحاث الاقتصاديّة في جامعة رايخمان، بشأن النموّ الاقتصاديّ للعام 2024، أنّ نسبة النموّ للعام 2024 ستكون سلبيّة إذ ستصل إلى 3.1%؛ وهو ما يعني تراجع الناتج المحلّيّ للفرد الواحد بنسبة 5%، وأنّ نسبة العجز الماليّ من الناتج المحلّيّ ستصل إلى نحو 9%، وستصل نسبة الدَّيْن الخارجيّ من الناتج المحلّيّ إلى 71%.[8] في العام 2025، وَفقًا لمعهد أهرون، سيكون النموّ الاقتصاديّ نحو 1.7%، ويتراجع العجز إلى 7.8% من الناتج، وسيرتفع الدَّيْن الخارجيّ إلى 76% من الناتج.

صندوق النقد الدوليّ خفّض أيضًا توقُّعات نموّ الاقتصاد الإسرائيليّ في ما يخصّ العامَيْن 2024 وَ 2025،

---

5. ليئور، چاد، مصدر رقم 2.

6. بيان للصحافة، دائرة الإحصاء المركزيّة. (2024، 16 كانون الأوّل). الحسابات القوميّة: تقدير معطيات للربع الثالث للعام 2024. دائرة الإحصاء المركزيّة.

7. پيلوت، أدريان. (2024، 14 كانون الثاني). جي بي مورچان يحذّر: العجز الإسرائيليّ قد يقفز إلى 100 مليار شيكل خلال عامَيْن. كَلْكَلِست. [بالعبريّة]

8. إكشتين، تسفي وآخرون. (2024، 26 أيلول). تحديث التوقُّعات الاقتصاديّة الكلّيّ للعامَيْن 2024 - 2025. مركز أهرون للسياسات الاقتصاديّة، جامعة رايخمن. [بالعبريّة]

وذلك في إطار توقُّعاته للاقتصاد العالميّ التي نشرها نهايةَ شهر تشرين الأوّل الماضي، إذ قال إنّ نموّ الاقتصاد الإسرائيليّ لهذا العام سيكون بنسبة 0.7% مقارَنةً بالتوقُّعات السابقة 1.6%. كذلك جرى تخفيض التوقُّعات للنموّ الاقتصاديّ للعام 2025 من 5.4% إلى 2.7% الآن.[9]

ميزانيّة الحكومة

في ظلّ هذه الأوضاع الاقتصاديّة واستمرار الحرب، اضطُرّت الحكومة الإسرائيليّة إلى رفع ميزانيّة العام 2023 بِـ 30 مليار شيكل لتبلغ قيمتها الإجماليّة 510 مليارات شيكل. كذلك أعادت وزارة الماليّة بناء الميزانيّة العامّة للعام 2024 وأَقْلَمَتْها لحالة الحرب، وطرحت تقليصات في الميزانيّة ورفع الضرائب.[10] اقترحت وزارة الماليّة تقليص 3% من ميزانيّة الوزارات كافّة، ورفْع قيمة الضريبة المضافة من 17% إلى 18% بدايةَ العام 2025، ورفْع مُجْمَل ميزانيّة العام 2024 بِـ 69 مليار شيكل لتصل إلى 585 مليار شيكل، ورفْع العجز الماليّ للحكومة إلى نسبة 6-5% من الناتج المحلّيّ في العامَيْن 2024 وَ 2025، ومن المتوقَّع أن يصل الدَّيْن الخارجيّ إلى ما نِسْبتُهُ 70% من إجماليّ الناتج المحلّيّ.

كلّ هذا يعني أنّ الحكومة ستُضطرّ إلى إجراء تقليصات جديدة في ميزانيّات الوزارات كافّة، ورفع الضرائب، لتمويل نفقات الحرب من جهة، وأعباء الدَّيْن الخارجيّ. على سبيل المثال، في ميزانيّة العام 2025 اقترح الوزير سموتريطش إجراء تقليص في ميزانيّة التعليم العالي بِـ 400 مليون شيكل ابتداءً من العام 2026، وتقليص في ميزانيّة المواصلات بقيمة 700 مليون شيكل في كلّ عام من الأعوام الأربعة 2025 - 2028.[11] وتشمل التقليصات المقترَحة تخفيضًا كبيرًا أيضًا مقدارُهُ 270 مليون شيكل في موازنة وزارة الاقتصاد -وهي ميزانيّات مخصَّصة لتشجيع الابتكار والتكنولوجيا في الصناعة.

ارتفاع العجز في ميزانيّة الحكومة

من المتوقَّع أن يرتفع العجز في ميزانيّة الحكومة نتيجة لتراجع النموّ الاقتصاديّ والاستهلاك، وانخفاض إيرادات الحكومة، خاصّة من الضرائب، وارتفاع نفقات الحكومة لتغطية تكاليف وخسائر الحرب وإعادة الإعمار، خاصّة في منطقة الجنوب. فقد بلغت قيمة الضرر المدنيّ في بلدات الجنوب -وَفقَ تقديرات أوّليّة- إلى قرابة 6 مليارات شيكل (قرابة 1.5 مليار دولار). كذلك ستنشأ حاجة إلى تمويل المصاريف العسكريّة للحرب، واستكمال مخزون المعدّات والسلاح والذخيرة، وهو ما يتطلّب زيادات كبيرة لميزانيّة وزارة الأمن.

استنادًا إلى معطيات وتقديرات وزارة الماليّة، قبل اندلاع الحرب، كان متوقَّعًا أن يصل العجز في الميزانيّة الحكوميّة في العام 2023 إلى 1.3% من الناتج المحلّيّ، وفي العام 2024 إلى ما يقارب 1.1%. أمّا بعد اندلاع الحرب، فمن المتوقَّع أن يصل العجز في العام 2023 إلى 3%-4%، وفي العام 2024 إلى قرابة 8%.[12]

---

9. ناچي، دافيد. (2024، تشرين الأوّل). صندوق النقد الدوليّ يخفّض توقُّعات النموّ في إسرائيل بأكثر من النصف. ذي ماركر. [بالعبريّة]

10. ليئور، چاد، مصدر رقم 2.

11. المصدر السابق.

12. إكشتين، تسفي؛ وآخرون. (2023، 24 كانون الأول). تأثير الحرب في غزّة على الاقتصاد الإسرائيليّ واقتراحات للسياسات المطلوبة. مركز أهرون للسياسات الاقتصاديّة، جامعة رايخمان. [بالعبريّة]

الدَّيْن الخارجيّ

من المتوقَّع -على نحوِ ما ذكرنا سابقًا- أن ترتفع نسبة الدَّيْن الخارجيّ من الناتج المحلّيّ إلى ما يقارب 70%، مقارَنةً بِـ 60% في السنوات الأخيرة. وهي النسبة الأعلى التي يمكن لإسرائيل بلوغها دون إلحاق ضرر بتدريج الائتمان الدوليّ، وَفقًا لتقدير موقف نشره مركز أهرون للسياسات الاقتصاديّة.[13] وفي تشرين الثاني، عدّلت الحكومة مرّة أخرى سقف العجز الماليّ ورفعته بِـ 1.1% إضافيّة، من 6.6% من الناتج المحلّيّ إلى 7.7%، لتصل الميزانيّة الحكوميّة عام 2024 إلى 660 مليار شيكل.[14] أمّا تقديرات صندوق النقد الدوليّ المحدَّثة لغاية شهر تشرين الأوّل (2024)، فتفيد أنّه ستصل نسبة العجز إلى قرابة 9% من الناتج المحلّيّ. هذه التقديرات مبنيّة على حقيقة عدم قدرة الحكومة على تنفيذ جميع التقليصات المطلوبة في الميزانيّة لأسباب سياسيّة.[15]

لتمويل هذه التكاليف، اقترضت وزارة الماليّة بحجم غير مسبوق تقريبًا. وقد ارتفع دَيْن الحكومة من 1.04 تريليون شيكل في نهاية عام 2022 إلى 1.25 تريليون شيكل في النصف الثاني من عام 2024.[16]

التضخُّم الماليّ

شهد العام 2023 ارتفاعًا في التضخُّم الماليّ في إسرائيل، وكانت التوقُّعات أن يصل إلى قرابة 4%، وهو ما دفع عميد بنك إسرائيل إلى رفع الفائدة البنكيّة الأساسيّة عدّة مرّات في العام الأخير لتصل إلى قرابة 4.5%، بعد أن لامست الـ 0.5% في العَقد الأخير.

للحرب على غزّة تأثيرات متناقضة على التضخُّم الماليّ. فمن جهة، ثمّة عوامل تدفع إلى تراجع التضخُّم، أهمّها انخفاض الاستهلاك العامّ والركود الاقتصاديّ المتوقَّع بعد الحرب، لكن من جهة أخرى من المتوقَّع أن يستمرّ تراجع سعر صرف الشيكل مقابل الدولار، أي ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستورَدة، وارتفاع حجم الإنفاق الحكوميّ، وأن تؤدّي الحرب إلى نقص في العديد من المنتَجات الزراعيّة بسبب تركيز الفروع الزراعيّة الإسرائيليّة في منطقة الجنوب. كذلك ثمّة توقُّعات أن يحصل ارتفاع عالميّ في أسعار النفط، وهو ما سيؤدّي إلى ارتفاع أسعار المحروقات في إسرائيل.

هذه العوامل المتناقضة ستخلق ضغوطًا في اتّجاه تضخُّم ماليّ في المدى القريب والمدى المتوسّط، ولذا من المتوقَّع أن تبقى معدَّلات التضخُّم مرتفعة نسبيًّا في الاقتصاد عام 2023 وعام 2024، وأن تبقى متراوحة بين 4.5% وَ 5%.

13. المصدر السابق.

14. تايطلبوم، شلومي. (2024، 11 تشرين الثاني). الحكومة تصدّق على زيادة موازَنة عام 2024 بأكثر من 33 مليار شيكل. صحيفة كَلْكَلِيست. [بالعبريّة]

15. پلوتْسْكِر، سيڤر. (2024، 23 تشرين الأوّل). صندوق النقد الدوليّ: العجز في ميزانيّة الدولة سيكون أكبر من توقُّعات سموتريطش بِـ 40 مليار شيكل. واينت. [بالعبريّة]

16. بيان للصحافة، بنك إسرائيل. (2024، 9 تشرين الأوّل). توقُّعات حول وضع الاقتصاد الكلّيّ، وحدة الأبحاث، بنك إسرائيل. [بالعبريّة]

أسواق العمل

تأثير الحرب على أسواق العمل يتفاوت؛ وذلك بحسب الفروع الاقتصاديّة. فمع بداية الحرب، منعت إسرائيل دخول العمّال الفلسطينيّين من الضفّة الغربيّة إلى إسرائيل، وغادر غالبيّة العمّال الأجانب البلاد. نتيجة لذلك، كان ثمّة ضرر في الفروع الاقتصاديّة التقليديّة مثل البناء والبنى التحتيّة، والصناعة التقليديّة والزراعة. من المتوقَّع أن يؤدّي ذلك إلى تراجع في بناء الشقق والمنازل في إسرائيل، وإلى ارتفاع في أسعار العقارات، وإلى ضرر لشركات البناء بسبب تعطُّل العديد من المشاريع، وكذلك تراجُع في الناتج الزراعيّ وارتفاع في أسعار الخضار والفاكهة والمنتَجات الزراعيّة.[17]

في المقابل، ثمّة أضرار في قِطاع التقنيّات العالية- "الهايْتِك"، والصناعات المتطوّرة ناتجة عن تجنيد قوّات الاحتياط، وتجنيد عدد كبير من العمّال في هذا القِطاع، فضلًا عن خروج آلاف الإسرائيليّين من أسواق العمل بسبب الإصابات الجسديّة والنفسيّة في الحرب.[18]

بطبيعة الحال، تأثيرات الحرب على سوق العمل متنوّعة ومختلفة إلى حدٍّ ما بين القِطاعات الاقتصاديّة. فمن جهة، كما سيكون ثمّة تأثير سلبيّ على القِطاعات التقليديّة -كالبناء والبنى التحتيّة والزراعة والصناعات التقليديّة على سبيل المثال- نتيجة النقص في الأيدي العاملة، وكذلك توقُّف شبه تامّ لقِطاع السياحة لعدّة أشهر، وتراجُعٍ ما في قِطاع التقنيّات العالية، سيكون هنالك في المقابل انتعاش في قِطاع الصناعات العسكريّة كافّة، وزيادة في عدد الطلبات وعدد العمّال، خاصّة من وزارة الأمن الإسرائيليّة، بالإضافة إلى الارتفاع العالميّ في الطلب على الأسلحة والمعدّات العسكريّة والذخائر من الصناعات العسكريّة الإسرائيليّة، واستمرار للارتفاع الكبير لمبيعات أنظمة الأسلحة الإسرائيليّة عام 2024 في الأسواق العالميّة والمحلّيّة.[19] على سبيل المثال، وقّعت وزارة الدفاع بداية العام الحاليّ على صفقات ضخمة مع الصناعات العسكريّة الإسرائيليّة، من بينها شركة "إلْبِتْ للصناعات العسكريّة" لشراء الآلاف من الأسلحة والذخائر الدقيقة وقذائف الطائرات المصمَّمة خصّيصًا للجيش الإسرائيليّ، بقيمة مليار شيكل، لضمان مورد ذاتيّ للأسلحة والذخائر وتقليل التعلُّق بالأسلحة الأمريكيّة.[20]

في المجْمَل، لم ترتفع معدّلات البطالة ارتفاعًا حادًّا خلال فترة الحرب. حاليًّا، معدّل البطالة، بعد احتساب العوامل الموسميّة، يدور حول 3.6% مقارنة بـِ 3.4% قبل الحرب. يأتي ذلك على الرغم من استدعاء عشرات الآلاف من جنود الاحتياط وتعطيل آلاف أماكن العمل خلال عام الحرب في محيط قِطاع غزّة وعلى الحدود اللبنانيّة.[21]

17. طايطلباوم، شلومي. (2024، 4 كانون الثاني). الحكومة تعتمد على العمّال الأجانب بدلًا من الفلسطينيّين، وتؤدّي بذلك إلى تفاقُم المشكلة. كَلْكَلِسْت. [بالعبريّة]

18. للتوسُّع انظروا: شحادة امطانس. (2024، تمّوز). هل تدفع الحرب على غزّة قِطاع التكنولوجيا العالية إلى العمل السياسيّ المنظَّم في إسرائيل؟. ورقة تقدير موقف 55. مدى الكرمل.

19. والا اقتصاد. (2024، 9 كانون الأوّل). ارتفاع كبير في مبيعات أنظمة السلاح الإسرائيليّ عالميًّا. موقع والا. [بالعبريّة]

20. موقع سوراچيم. (2024، 7 كانون الأوّل). صفقة ضخمة: وزارة الأمن تقلّل من الاعتماد على الأميركيّين. موقع سوراچيم.

21. طايطلباوم، شلومي، مصدر رقم 17.

ومع ذلك، يستمرّ معدّل التوظيف في إسرائيل في التراجع مقارَنةً بالعالَم؛ وذلك بسبب غياب عدد كبير من الرجال الحريديّين والنساء العربيّات عن سوق العمل. وَفقًا لبيانات دائرة الإحصاء المركزيّة وبنك إسرائيل، بلغ معدَّل المشارَكة في سوق العمل للفئة العمْريّة 15 عامًا فما فوق في سبتمبر عام 2023 ما يقارب 61.5%، وهو الآن عند مستوى منخفض جدًّا يبلغ 60.9%.[22]

تراجُع تدريج الائتمان الإسرائيليّ

في العام 2024، حصل تراجع في تدريج الائتمان الإسرائيليّ لدى شركات تدريج الائتمان العالميّة، نتيجة تراجع أداء الاقتصاد الإسرائيليّ وزيادة المَخاطر. فعلى سبيل المثال، حذّرت شركة "موديز" (لتدريج الائتمان) أنّ المواجَهة العسكريّة من شأنها أن تؤدّي إلى إضعاف مؤسَّسات إسرائيل ماديًّا، ولا سيّما أدوات صنع السياسات. "موديز" تشعر بالقلق حيال عدم الانضباط الماليّ في أعقاب الحرب، وثمّة حالة من عدم اليقين بشأن الزيادة الدائمة التي تتراوح بين 15 مليار شيكل وَ 20 مليار شيكل في الإنفاق الحربيّ السنويّ في السنوات المقْبِلة.[23]

بسبب الحرب التي تسبّبت في حصول أضرار جسيمة للاقتصاد الإسرائيليّ، وأثارت مخاوف من أنّ إسرائيل قد تستصعب لأوّل مرّة أن تَفِيَ بجزء من ديونها في المستقبل، قامت وكالات تصنيف الائتمان بخفض مستويات تدريج الائتمانيّ لإسرائيل. جاء ذلك مصحوبًا بتقارير حادّة أعربت عن قلقها من توسُّع رقعة الحرب في الشرق الأوسط وعلى حدود إسرائيل، ووجّهت انتقادات لاذعة للحكومة الإسرائيليّة لعدم اتّخاذها خطوات مناسِبة للتعامل مع الوضع المتأزّم، ولتقويضها أسس الديمقراطيّة في البلاد.

قبل الحرب، كانت تدريجات إسرائيل الائتمانيّة في أعلى مستوياتها على الإطلاق، وكانت التوقُّعات إيجابيّة تشير إلى احتمال رفع تدريج إسرائيل في المستقبل. كانت إسرائيل مدرجة في بعض الوكالات ضمن أفضل 20 دولة من حيث الاقتصاديّات القويّة والمستقرّة والمزدهرة عالميًّا.

بعد اندلاع الحرب، تردّدت وكالات التصنيف بشأن خفض تدريج الائتمان، لكن في فبراير جاء أوّل خفض على الإطلاق للتدريج الائتمانيّ لإسرائيل. وقد خفّضت وكالة "موديز" التصنيف بمستوى واحد، وبعد عدّة أشهر خفّضته بمستويَيْن. وكالة "ستاندرد آند پورز"، الأكبر عالميًّا، خفّضت التدريج لأوّل مرّة في نيسان /أبريل من هذا العام بمستوى واحد، ثمّ بمستوى إضافيّ الأسبوع الماضي إلىA . كذلك خفّضت وكالة "فِيتْش" التصنيف إلى A لأوّل مرة.[24]

تُشكّل التوقُّعات السلبيّة لهذه الوكالات تهديدًا بمزيد من الخفض للتدريج الائتمانيّ لإسرائيل قريبًا إذا توسّعت الحرب أكثر، وإذا استمرّت الحكومة في عدم اتّخاذ الخطوات اللازمة لتقليص العجز في الميزانيّة وضمان استقرار الاقتصاد. كذلك أدّت هذه التخفيضات إلى ارتفاع تكلفة تأمين السندات الحكوميّة، كانعكاس لارتفاع المخاطَرة بالاستثمار بالسندات الحكوميّة.

---

22. المصدر السابق.

23. آلون، إيلان. العواقب الاقتصاديّة للحرب: كم ستكلّفنا؟ [محاضَرة لرئيس قسم الاقتصاد في كلّيّة الإدارة-هَمِخْلَلاهْ لِمِنْهال إيلان آلون].

24. فَكْسْمان، آفي؛ هلپرين، نمرود. (2024، 27 أيلول). أدنى معدّل على الإطلاق: وكالة موديز خفّضت تدريج الائتمانيّ لإسرائيل بمستويَيْن - إلى Baa1. ذي مارْكِر. [بالعبريّة]

خاتمة

بعد التوصُّل إلى اتّفاق لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله وتراجع حدّة الحرب على غزّة، وحصول توقُّف شبه تامّ للهجمات الصاروخيّة على البلدات الإسرائيليّة، بدأ الاقتصاد الإسرائيليّ يعود تدريجيًّا إلى الحالة الطبيعيّة، وكذلك بدأ تقييم الأضرار والتعامل مع النتائج الاقتصاديّة للحرب. فقد أقرّ الكنيست في بداية شهر كانون الأوّل (2024)، للمرّة الرابعة، رفْعَ نسبة العجز الماليّ المسموح به في الميزانيّة إلى 7.7% من الناتج المحلّيّ، وبدأت الحكومة بتنفيذ سياسات ماليّة لتمويل العجز ورفع النفقات، ولا سيّما العسكريّة منها، عبْر سلسلة من القرارات الضريبيّة، من بينها: رفع ضريبة القيمة المضافة بـِ 1% (من 17% إلى 18%)؛ رفع نسبة ضريبة التأمين الوطنيّ؛ تجميد مستحقّات الأطفال؛ إجراء تقليصات في ميزانيّات الوزارات.

الآثار الاقتصاديّة للحرب لغاية نهاية كانون الأوّل (2024) واسعة النطاق، وتشمل أضرارًا كبيرة للنشاط الاقتصاديّ، المحلّيّ والدوليّ (الصادرات والاستثمارات الأجنبيّة)، إلى جانب زيادة كبيرة في النفقات الحكوميّة للاستهلاك وميزانيّات الطوارئ لدعم الأشخاص الذين جرى إجلاؤهم، والخسائر في النشاط الاقتصاديّ، وانخفاض الإيرادات الحكوميّة. كلّ هذا يهدّد الاستقرار الاقتصاديّ الذي قد ينحرف عن مسار النموّ في السنوات الأخيرة.

إلى ذلك يضاف عدم ثقة قِطاع الأعمال وكبريات الشركات بالإدارة الاقتصاديّة والماليّة للحكومة. الحكومة الحاليّة اختارت التعامل مع التغيُّرات الاقتصاديّة نتيجة الحرب بالأدوات الاقتصاديّة التقليديّة نفسها عن طريق تقليص الميزانيّة ورفع العجز، ولم تَعْمَد إلى فرض ضرائب على الدخل إضافيّة ذات وزن، وخاصّة على الطبقات الغنيّة أو على الشركات، ولم تراجع تقسيم الموارد، واستمرّت في الالتزام بالمقاربات الاقتصاديّة القائمة.

أقرّت الحكومة تقليص 3% من ميزانيّات الوزارات كافّة في ميزانيّة عام 2024، لكنّها في المقابل أبقت على جميع الميزانيّات الخاصّة وَفقًا لاتّفاقيّات التحالف، وعلى وجه التحديد الميزانيّات المخصَّصة للاستيطان والميزانيّات المخصَّصة للفئات المتديّنة-الحريديّة. الحكومة لا تريد زيادة الدَّيْن العامّ زيادة كبيرة ولسنوات عديدة، وتستمرّ في الالتزام ببنود التحالف الحكوميّ وتخصيص ميزانيّات خاصّة لأحزاب التحالف. بِذا هي تضيف عقباتٍ وإشكاليّات مستقبليّة للحالة الاقتصاديّة، ولا تقلّل من عدم اليقين الاقتصاديّ. كلّ هذا سيزيد من الضائقة والأزمات الاقتصاديّة، وقد يطيل أمد الأزمات الاقتصاديّة ويعمّقها بعد انتهاء الحرب على غزّة بفترة طويلة.

على الرغم من كلّ هذا، ما زال الاقتصاد الإسرائيليّ متينًا ولم ينهَرْ، ولم تتوقّف الاستثمارات الأجنبيّة أو لم تتراجع على نحوٍ بالغ، وما زال الناتج المحلّيّ مرتفعًا، وثمّة تحسُّن في جباية الضرائب في الأشهر الأخيرة. في الظروف والمعطيات الحاليّة، وعلى الرغم من الأضرار والتراجع في الحالة الاقتصاديّة، فإنّ الاقتصاد الإسرائيليّ يمكن أن ينجح في التعافي خلال السنوات القادمة، وخاصّة بوجود دعم اقتصاديّ أمريكيّ كبير، واستمرار الفروع الاقتصاديّة المركزيّة -ومن بينها التقنيّات العالية- "الهايْتِك" في القيام بدَوْر مركزيّ في الاقتصاد الإسرائيليّ، وارتفاع كبير في صادرات السلاح التي ستستمرّ في الإسهام في إدخال مبالغ ضخمة من العملة الأجنبيّة والضرائب وخلق أماكن عمل.

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية